لعله تركها ايماء الى عدم صحة الحديث الدال على طلبه عنده وهو ما ذكره ملا علي القاري على الشمائل بقوله وفي الحديث
المشهور كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذماء قال شيخنا الجمل والاظهر عندي انه تحمل الخطبة في هذا
الحديث على الخطب المتعارفة في زمنه صلى الله عليه وسلم من ايام الجمع والاعياد وغيرهما فان التصنيف حادث
بعد ذلك ولما كانت البسملة من ابلغ الثناء افتتح بها المصنف رسالته لتعود بركتها عليها فقال
بسم الله اي بكل اسم للذات الاقدس لا بغيره ملتبسا للتبرك اؤلف فالباء للملابسة كما هو مختار
الزمخشري وهو الحسن وافصح من جعلها للاستعانة الذي يقتضي صنيع البيضاوي ترجيحه
لان الملابسة ابلغ في التعظيم وادخل في التأديب بخلاف جعل اسم الله آلة غير مقصود لذاتها
ولانها ادل منها على ملابسة جميع اجزاء الفعل ولان التبرك باسمه تعالى هو الكل احسن وتاويل
الآلة بان المراد ان الفعل لا يتم شرعا ما لم يصدر باسمه لا يدرك الا بدقة نظر ولان ابتداء
المشركين كان باسماء آلهتهم للتبرك بها ولان كون اسم الله آلة للفعل ليس الا باعتبار انه
يتوسل اليه ببركته فعاد للتبرك ذكره الشريف وغيره وتعقب المولى حسن الرومي الاول
بان تلك الجهة غير ملحوظة بل الملحوظة جهة كون الفعل غير معتبر شرعا ما لم يصدر به كما تقرر وهو
يعارض التبرك بل ارجح والثاني بمنع الادلية المذكورة فيهما ثبت ثبوتها وبفرضه ففي الاستعانة
في جميع اجزاء الفعل فيها الدلالة على تلك الملابسة مع زيادة لانتفاؤها الادلية والثالث
بان العبرة بالخواص والعوام كالهوام والدقة من اسباب الترجيح لا الرد والرابع
بان جعله آلة يشعر بان له زيادة مدخل في الفعل ويشتمل على جعل الموجود لفوات
كماله بمنزلة المعدوم ونحو ذلك من المحسنات انتهى ونوزع بما فيه طول لا يسعه المقام
وحذف متعلق الباء لئلا يقع في الابتداء غير اسم الله تعالى وهو لابد منه في اظهار المبتدأ
ليشاكل اللفظ المعنى ومن ثم التزم حذفه في كلام الحكيم تقدس اما ما لابد منه في اظهارها
كتنقيق ثم الباء ولفظ اسم فلا يفوت البدء بذكر الله كما بينه الشريف اذ المبتدأ على
وجه يدل عليها وعلى الاختصاص والباء وسيلة لذلك والابتداء لا يتعين كونه باسم
خاص من اسمائه بل يحصل باي لفظ دل على اسمه تعالى فسنّنا ان الابتداء بلفظ الاسم
ابتداء بالاسم حقيقة والباء وسيلة لذكره وان التبرك يحصل بجميع اسمائه والتعريف الاضافي
قد يحمل على معاني التعريف باللام فيراد جنس الاسماء او جميع افراده اذ الاضافة تاتي لما
تاتي له اللام وتقدير متعلق الباء فعلا لاصالته في العمل وقلة الاضمار ومؤخرا ليفيد الحصر
والاهتمام ولا يرد اقرأ باسم ربك لان الاهم ثم فعل القراءة لكونها اول منزل وخاصا
لانه انسب بالمقام واوفى بتادية المراد واتم فائدة واعم عائدة وتقدير ابتدئ مخل بالغرض
من شمولها البركة للكل وقول المولى الخسروي هو اولى امتثالا للفظ الخبر يعني ايهام حسن الرومي بان
مناط الامتثال البدء بالتسمية لا تقدير فعله اذ لم يقل فيه كل امر ذي بال لم يقل فيه او لم يضمر فيه
ابتدئ واختبح ملغوث للمعنى المناسب لفعل الشروع اذ القصد تلبس جميع اجزاء الفعل
بالتبرك فلما تعذر تحقيقا ولا حرج في الدين جعل طريقه كون الشروع فيه متلبسا بها كما في النية
حيث اعتبرت في ابتداء العبادة تحقيقا وفي كلها تقديرا وحذف الالف من بسم لكثرة

المطلوبيه

الاستعمال

الاستعمال وطولت الباء للدلالة عليه والاشارة الى انها وان كانت في الاصل حرفا متخففا لكن لما
اتصلت باسم الله ارتفعت وسمت وبجعل مناط الحذف كثرة الاستعمال عرفنا وجه اثباتها
عند اتصالها بلفظ آخر نحو لذكر اسم الله حلاوة او مضاف الى اسم آخر نحو باسم ربك والباء للجر
فكسرت لتشابه حركتها عملها ثم ان كون المتعلق به مقدما على الرحمن الرحيم هو ما درج عليه المحققون
لكن قال البلقيني قضية البداءة بالاسم وافادة الاختصاص التي ادعاها الزمخشري كون المقدر
مؤخرا عن البسملة بكمالها لئلا يقع الفصل بين الموصوف والصفة بما لم يتعين تقديره في هذا
الموضع والاسم ما يجمع الاشتقاقين من السمة او السمو فهو بالنظر الى اللفظ وسم وبالنظر الى
الخط سمو قال الحرالي والله اسم عربي لا سرياني معرب وهو علم مختص بمبدع العالم
لم يطلق على غيره فيما بين المسلمين ولا عندهم ولا اعتدادا وغلوا في العنف مطلقا وعلاقة الاشتقاق
بينه وبين غيره انما تنافي علميته لو ثبتت اصالة ذلك الغير ولم يثبت واستظهار القاضي
انه وصف غلب عليه بحيث لم يستعمل في غيره فصار كالعلم لا علما لان ذاته غير معقولة
لنا فلا تمكن الدلالة عليه بلفظ ولانه لو دل على مجرد ذاته المخصوص لما افاد وهو الله في
السموات معنى صحيحا تصدى جمع من ارباب الحواشي لرفعه اما الاول فلان علم الواضع
عند الوضع بكنه حقيقة الموضوع له وملاحظته بتشخصه لا ضرورة للزومه بل
يكفي ملاحظة انحصاره ذلك الوجه في الخارج فيه بدليل ان الاب يضع علما لولده
قبل رؤيته ولو سلم فلا مانع من كون الواضع هو الله ثم عرفنا اياه واما الثاني
فلان الاسمية لا تقتضي الدلالة على مجرد الذات فان اسماء الزمان والمكان
والآلة مثلا اسماء باتفاق مع دلالتها على معنى زائد على الذات ولو سلم فليكن
تعلقه به باعتبار ملاحظة المعنى الوضعي الخارج عن الاسم كذا حققه المولى خسرو
بعد ما رد على جميع ما لهم من الاقاويل المتعسفة هنا ثم تفخيم لامه اذا انفتح ما قبلها
او ضم طريقة مطردة لغة او مطلقا وحذف الفه لحن يبطل الصلاة لانتفاء
المعنى بانتفاء بعض اللفظ الموضوع ولا ينعقد به اليمين مطلقا لابتنائه على
وجود الاسم ولم يوجد والبلة انما هي الرطوبة وما افهمه كلام القاضي من كونه
كناية وجه صحيح محرر مذهب النووي خلافه ثم اعقب اسم الذات اسمي الصفة
المبالغة في الرحمة رمزا الى سبقها وغلبتها على الاضداد وعدم انقطاعها فقال
الرحمن الرحيم اي الموصوف بكمال الاحسان بجميع النعم اصولها وفروعها عظائمها
ودقائقها او بارادة ذلك فمرجعها صفة فعل او ذات فعال في الجود وهو اقرب
الى الحقيقة اذ الارادة متقدمة على الفعل واصلها او احد لكونهما من الرحمة
والرحمن عربي ونفور العرب منه لتوهمهم التعدد واتم مبالغة من الرحيم كما وكيفا
لان فعيلا لمن وجد منه الفعل وفعلان لمن كثر منه وحق الابلغ التاخير فقضاء
لحق الترقي لكنه قدم لمناسبة اسم الذات في اختصاصه به اذ لم يطلقا على غيره

Copyright © King Saud University